

اللجنة استكملت مناقشة الرسالة الواردة من وزير المالية

«المالية»: كلفة المعاشات التقاعدية للعسكريين بدون تصل إلى 300 مليون دينار

■ صفاء الهاشم: توجه لرفض طلب الحكومة بعدم إنشاء شركة أخرى للمواشي



اللجنة المالية

استكملت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية مناقشة الرسالة الواردة من وزير المالية بخصوص إلغاء تأسيس شركة مساهمة كويتية للاتجار بالمواشي. وأجلت النقاش حول مقترح منح معاشات تقاعد للعسكريين بدون حتى الاستماع إلى مقدميه. وقالت مقرر اللجنة صفاء الهاشم في تصريح بالمرکز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة لم تصوت على الرسالة للاستماع إلى كل وجهات النظر وأن التوجه داخل اللجنة حتى الآن يقول وجود شركة ثانية للمواشي. وأوضحت أن البند الثاني تعلق بمكافآت تقاعد العسكريين بدون وتكلفة عالية جداً حيث تصل إلى 300 مليون دينار حسب دراسة التأمينات مبيّنة أن اللجنة أرتأت

تأجيل النظر في الاقتراح إلى الاجتماع القادم لسماع آراء مقدمي الاقتراح. وأوضحت أن الحكومة أصدرت مرسوماً لإنشاء الشركة وبعدها طلبت إلغائها ما يلزم تساؤلاً عن مواكبة الأمن الغذائي لتطورات التركيبة السكانية وهل هناك نفع في الأمن الغذائي خاصة وأن الهيئة العامة للزراعة أكدت الحاجة إلى الشركة الثانية. وأضافت الهاشم أننا وجهنا أسئلة لهيئة الغذاء عن التهيئة لاستيراد وتصدير اللحوم فكانت

إجابتهم أن السوق لا يتحمل إنشاء شركة أخرى. وبيّنت الهاشم أن هناك اقتراحاً من أحد أعضاء اللجنة بضرورة أن تفكر الحكومة في إضافة الأعلاف التي يتحكم بها القطاع الخاص على مرسوم المواشي والطيور والدواجن. وأكدت أنها مازالت عند وجهة نظرها في ضرورة أن ترفع الحكومة يدًها عن شركات الأمن الغذائي في الكويت في ظل عدم وجود رقابة فعالة من قبل وزارة التجارة على ارتفاع الأسعار.

وتساءلت الهاشم: لماذا لا تفكر الحكومة في تنويع مصادر الأمن الغذائي خاصة وأن هناك جاليات كثيرة في الكويت ومنها جالية يصل عددها إلى 600 ألف شخص يأتون لرائب. وأضافت أن ذلك حقق لأصحاب المزارع أرباحاً خيالية وذلك لأن قروء الأرائب يتم تصديرها لتركيا، مشيرة إلى أن أحد أصحاب المزارع حقق من خلال هذا المشروع 8 ملايين دينار ربحاً خلال 3 سنوات. وأشارت الهاشم إلى سؤالها

■ يجب أن ترفع الحكومة يدها عن شركات الأمن الغذائي في ظل عدم وجود رقابة عليها

الحكومة عن تغيير المسالخ وخطة رفع كفاءتها وعن وجود لائحة حديدية لتنظيم العمل بالمسالخ التابعة للهيئة ومراجعة مواصفات المسالخ في القطاع الخاص لم تره الجهات المعنية عن تلك الأسئلة. وقالت الهاشم من جانب آخر إن الحكومة استحدثت منصبين وزاريين وهما وزير الدولة للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون الخدمات ولم تضع توصيف وتظيف لهذين المنصبين. وتساءلت ما معنى هذين المنصبين ومن يتبعهما من جهات الدولة وما معنى وزير دولة لشؤون خدمات ومن يتبعه وهل هناك طيران حكومي ينبح وزير الداخلية أم المقترض وزير الشؤون الاقتصادية أو الخدمات.

عقدت لجنة دراسة محاور استجوابي سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك اجتماعاً اليوم لحصر الملفات الخاصة بمحاور الاستجوابين ووضع آلية العمل. وقال مقرر اللجنة النائب ركان النصف في المركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة ستقوم بدعوة سمو رئيس مجلس الوزراء تستكمل أعمالها حتى ترفع

لحضور اجتماعها المقبل لافتاً إلى أنه كلف بالتنسيق في تحديد موعد مع سمو الشيخ جابر المبارك منمئناً أن يكون خلال الأسبوع المقبل. وأعرب النصف عن أمله في تعاون الحكومة وعلى رأسها سمو رئيس مجلس الوزراء خصوصاً أن تشكيل اللجنة جاء بتوافق حكومي ثنائي. وأضاف أن اللجنة سوف تستكمل أعمالها حتى ترفع

التقرير لمجلس الأمة في أسرع وقت ممكن متوقعاً إصلاح جميع التجاوزات وأن تؤخذ على محمل الجد جميع الملفات المستحقة في الاستجوابين. وأشار إلى أنهم يمدون يد التعاون مع الحكومة حتى النهاية وستتضح جدية الحكومة في التعاون من خلال معالجة الملفات المتعلقة بمحاور استجوابي رئيس الوزراء

تستدعي وزير ووكيل الصحة السابقين

«التحقيق في تجاوزات الصحة» تطلب تمديد عملها لبداية دور الانعقاد المقبل



لجنة التحقيق في تجاوزات مكاتب الصحة

لمواصلة مناقشة القوانين على أن تعقد جلستين أسبوعياً لاستكمال النظر في الميزانيات وإقرار الميزانية العامة للدولة مع إمكانية عقد جلسات تكميلية أيام الخميس إذا تطلب الأمر مؤكداً أنه لم يتم إلى الآن تحديد موعد لنش دور الانعقاد.

قرر عقد 3 جلسات خلال الأسبوع الجاري على أن يناقش تقرير الميزانية للمعتمدين وتعديل كادر المعلمين إضافة إلى استكمال النظر في برنامج عمل الحكومة على جلسة الثلاثاء. وأضاف أنه من المقرر أن يناقش المجلس

أعلن مراقب مجلس الأمة النائب نايف المرداس عن عقد جلسة يوم الخميس المقبل على أن تكون هذه الجلسة امتداداً لجلسة أمس والغد. وقال المرداس في تصريح لشبكة الدستور الإخبارية أمس إن مكتب المجلس

الشاهين يسأل عن الرقابة على تلوث مياه الشرب

نشطة وخبراء البيئة بالتحذير من تلوث مياه الخليج العربي. ولما كانت للكويت تعتمد على تحلية مياه البحر في توفير احتياجات السكان من المياه العذبة، كما أن المياه المعالجة تعتمد كذلك على مياه البحر أو الإمدادات الحكومية القادمة كذلك من تحلية مياه البحر.

وطالب الشاهين بإفادته وتزويده بالآتي: 1 - ما صور ومرآل الرقابة التي تفرضها الوزارة على مياه الخليج العربي الداخلة لمطبخاتها؟ 2 - ما صور ومرآل الرقابة التي تفرضها الوزارة على شبكة المياه العذبة في الدولة؟

3 - ما الإجراءات المعمدة وخطة الطوارئ الموضوعة في حال رصد تلوث في مياه الخليج العربي أو إمدادات المياه العذبة؟ 4 - ما صور ومرآل المعالجة البيئية لبياء الخارجة إلى البحر من محطات الكهرباء والماء؟

أعلن النائب أسامة الشاهين عن توجيهه سؤالا إلى وزير الكهرباء والماء وزير النفط عصام المزروع بشأن الرقابة على تلوث مياه الشرب. وقال الشاهين في مقدمة سؤاله: تنكرر ظاهرة «نقوق الأسماك» دورياً في المياه الإقليمية الكويتية، كما تتزايد تدهات

بالإضافة إلى 13 تقريراً للجنة الميزانيات

معاشات العسكريين المتقاعدين وكادر المعلمين على جدول أعمال جلسة اليوم



جلسة اليوم تناقش معاشات العسكريين

وطالبت اللجنة الاستعجال في الاقتراحات المتعلقة بتنظيم القياديين وقواعد الحوكمة وتكافؤ الفرص وشؤون الخدمة المدنية وذلك حتى تتمكن اللجنة من دراستها واتخاذ القرارات اللازمة. ونصت الرسالة على أنه نظراً لأن العديد من الاقتراحات بقوانين التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ما زالت على جدول أعمال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ولم تنظرها

حتى تاريخه. وطلبت اللجنة استعجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النظر في الاقتراحات المرتبطة باختصاص اللجنة المالية والاقتصادية وعلى الأخص الاقتراحات المتعلقة بتنظيم القياديين وقواعد الحوكمة وتكافؤ الفرص وشؤون الخدمة المدنية حتى يستنى لها دراستها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها. الأسئلة

وينظر المجلس في الأسئلة حسب ترتيبها في كشف الأسئلة المتوقع أن يأتيها الدور الموزع مع جدول أعمال الجلسة. الحالات - تخفيض إجازة الحج: أخرج على جدول أعمال جلسة الثلاثاء المقبل المرسوم رقم 112 لسنة 2017 بإحالة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة.

وجاء في تعديل القانون: مادة أولى: يستبدل بنص المادة (91) من القانون رقم 23 لسنة 1968 النص الآتي: «يجوز منح عضو قوة الشرطة إذا سمحت ظروف العمل إجازة خاصة بمرتب كامل لمدة ثلاثين يوماً لأداء فريضة الحج وحرة واحدة طوال مدة الخدمة ولا تحسب من إجازاته الأخرى، و « يصرف مرتب هذه الإجازة عند قيامه بها. مادة ثانية: على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية. وورد في المذكرة الإيضاحية للمشروع أنه نظراً لصور القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن قوة الشرطة كانت ظروف أداء فريضة الحج تحمل من المشقة في السفر بسبب ضعف وسائل المواصلات والنقل فكانت إجازة الحج تتطلب وقتاً لمواجهة هذه الظروف لذا نص في المادة 91 على أن «يجوز منح رجل قوة الشرطة إذا سمحت ظروف العمل بذلك إجازة خاصة بمراتب كامل لا تحسب من إجازاته الدورية لمدة أربعين يوماً لأداء فريضة الحج ولا تمنح هذه الإجازة إلا مرة واحدة في مدة الخدمة».

والسق أعضاء لجنة التحقيق في تجاوزات المكاتب الصحية بالخارج وعلى تمديد عملها، ورفع رسالة إلى رئيس المجلس بطلب التمديد حتى بداية دور الانعقاد المقبل، وطلبت اللجنة من وزارة الصحة إفادتها بردود كاملة بشأن مكاتبها الخارجية. وكشف مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح بمجلس الأمة عن موافقة مكتب المجلس على طلب اللجنة الذي رفعت له رئيس المجلس بشأن زيارة أعضاء اللجنة المكاتب الصحية في

الخارج للاطلاع على جميع المخالفات. وأضاف حماد أن الوقت المتبقي لعمل اللجنة نفذ تقريباً، لذلك صوت أعضاء اللجنة على طلب تمديد فترة عملها. كاشفاً عن استدعاء وزير ووكيل وزارة الصحة السابقين ومديري المكاتب الصحية لأخذ إفاداتهم حول التجاوزات. وقال حماد إن اللجنة ناقشت جدول أعمالها بشأن تجاوزات المكاتب الصحية حيث تبين بعد الإطلاع على ردود وزارة الصحة بشأن تجاوزات المكتب الصحي في فرانكفورت بألمانيا أنها

ناقصة وغير دقيقة. وأضاف أن أعضاء اللجنة طلبوا من الوزارة تقديم ردود كاملة عن جميع التجاوزات، مبيناً أن اللجنة تناولت تقارير ديوان المحاسبة بشأن تجاوزات وزارة الصحة حيث وصلنا صندوقاً عن هذه التجاوزات ومنها ما يتعلق بالمكاتب الصحية. وأوضح أن الوقت لم يسعف اللجنة لقراءة كل هذه التقارير وطلبنا أن يكون هناك اجتماع آخر لأعضاء اللجنة لتناول ما ورد في تقارير ديوان المحاسبة.

طالب جميع الأجهزة المختصة بمنع الغش التجاري أو التلاعب بالأسعار

الكندري يطالب بتفعيل الرقابة على الأسواق والجمعيات خلال شهر رمضان

الأسعار ورصد المواد الاستهلاكية. وشدد الكندري على ضرورة تطبيق القانون على جميع المتلاعبين وإحالتهم إلى النيابة وإغلاق محلاتهم. وأضاف أنه لا تهاون مع أي تاجر متلاعب ويجب أن تكون المحاسبة قاسية في وقتها من دون أي تهاون بخاصة أن هناك من يستغل الشهر الفضيل وغيره من المواسم التي عادة تشهد قبولا في البيع للمزير مخالفاته.

شدد النائب فيصل الكندري على ضرورة تفعيل الرقابة على الأسواق والجمعيات والحلات خلال شهر رمضان. وطلب الكندري في تصريح صحافي جميع الأجهزة المختصة بأن تقوم بعمليات مستمرة للكشف عن المواد الاستهلاكية لمنع الغش التجاري أو التلاعب بالأسعار. ودعا وزارة التجارة ممثلة في حماية المستهلك إلى تفعيل دورها عبر تشكيل فرق عمل في مختلف المحافظات لمنع التلاعب في